

# بنك الجزائر

BANK OF ALGERIA

كلمة المحافظ لدى افتتاح يوم حول:  
"عصرنة المصارف: إنجازات وآفاق"

المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية

19 فيفري 2019

- السيد الوزير،

- السيد رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية،

- السيدات والسادة الرؤساء والمدراء العامون،

- السادة الحضور الكرام،

أود، أولاً، أن أتقدم بجزيل الشكر لمنظمي هذا الاجتماع لمنحي شرف التحدث إلى الساحة المصرفية والمالية حول موضوع يخصنا جميعاً، خصوصاً في هذه الأوقات التي يكون فيها دور المصارف في تمويل سليم ومستدام، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

كما هو معلوم لدى الجميع، لا يزال تمويل الاقتصاد الجزائري مُهمّناً، بشكل كبير، من طرف الإنفاق العمومي، الذي يعتمد بدوره، إلى حدّ كبير، على الضريبة البترولية. كما سلّطت الأوضاع الأخيرة، الضوء على التداعيات الاقتصادية التي يُمكن أن تترتب عن وضعية مالية عامة صعبة.

وقد سمح اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، في ظلّ غياب مصادر تمويل أخرى، بتخفيف هذا القيد المالي وضمان استمرارية الإنفاق العمومي، ولكن هذا لا يمكن

أن يُشكّل حلاً دائماً، كما هو معترف به، وفق الأحكام القانونية المُحدّدة لهذا النوع من التمويل.

بالفعل، ووفقاً لنفس هذه الأحكام، فإن استخدام هذه الآلية من التمويل هي محدودة زمنياً وتستند لهدف استعادة توازنات الاقتصاد الكلي وترسيخ عملية تنويع الاقتصاد، من خلال مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسساتية.

ضمن هذه المجموعة من الإصلاحات، يشغل إصلاح وعصرنة القطاع المصرفي مكانةً فُصوى.

ساهم الاستثمار العمومي في تزويد الاقتصاد الوطني بالبنى التحتية القاعدية اللازمة لإنشاء وتطوير المؤسسات. حيث تُشكّل ركيزةً هامةً لتطوير استثمار مُنتج ومُسوَّق، من أجل توليد نموّ مُستدام، داخلي، شامل، ومكثفٍ ذاتياً.

كما يجب على الاستثمار المُنتج والمُسوَّق أن يزداد ويتوسّع، أكثر بكثير ممّا شهده في الماضي، في الصناعات المعملية والخدمات المُنتجة المُسوَّقة، التي تتمثل قاعدتها، في الجزائر، كما هو الشأن في دول أخرى، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأهم موفري لفرص العمل.

إنّ مرافقة هذا الاستثمار بتمويل مُلائم أمرٌ حاسم لإنجاح عملية تنويع الاقتصاد. في هذا الصدد، يعتبر دور المصارف أمراً بالغ الأهمية. لكن يجب على السوق المالية، الذي يعدّ لحدّ الساعة في مرحلة جنينية، أن تلعب دورها هي أيضاً. ومن شأن توجيه المجموعات الاقتصادية الكبيرة نحو هذه السوق، لجزء من احتياجاتها التمويلية، أن يُسهم بقوة في تنميتها وأن يفسح مجال أكبر للتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في المجال المصرفي، يجب أن يكون إصلاح حوكمة المصارف المحور الاستراتيجي الرئيسي، مُسترشداً بمبادئ الاستقلالية والنجاعة والالتزام بحسن الأداء. كما يجب أن يُمثل إشارة قوية لتوجيه الإصلاحات المصرفية الضرورية، القدرة على تشجيع المنافسة وأكثر فعالية في الوساطة المصرفية.

يعد جمع الموارد أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري. من بين 5 000 مليار دينار من النقود الورقية قيد التداول، التي تمثل ما يقارب 32٪ من الكتلة النقدية M2، نجد أن هناك ما بين 1 500 و 2 000 مليار دينار تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي.

إنّ تحسين الخدمات المصرفية القائمة وسياسة شرسة لطرح خدمات مبتكرة، بما في ذلك سياسة معدلات فائدة جذابة، ستسمح بالتأكيد بجلب جزء كبير من هذا الادخار نحو القنوات المصرفية. وهذا النهج ضروري للغاية، حيث أنّ الوضع المريح الذي يميّز السيولة المصرفية حالياً نجم، إلى حد كبير، عن التمويل النقدي الذي من شأنه أن يتوقف في أفق زمني محدود.

يبقى بنك الجزائر في خدمة الساحة المصرفية لمرافقة هذا النهج، في إطار تنفيذ مهامه.

فيما يخص تمويل الاستثمار، نجم الارتفاع القوي في حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل ضمن إجمالي القروض، الذي تمت معابنته خلال العشر (10) سنوات الأخيرة (من 57٪ في 2009، إلى 75٪ في 2018)، أساساً، عن الارتفاع القوي للقروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمار، في قطاعات الطاقة والماء.

بالفعل، على الرغم من الارتفاع المؤكد لتمويل الاقتصاد في السنوات الأخيرة، كما تشير إليه معدلات النمو السنوية للقروض (8,7٪ في 2016، 12,3٪ في 2017 و13,8٪ في 2018)، يبقى هذا الارتفاع لا يشمل كليا جميع قطاعات الاقتصاد.

للتذكير، بلغت القروض الموجهة للاقتصاد 49,9٪ نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي في 2018، (منتقلة من 7 909 مليار دينار في نهاية 2016، إلى 10 102 مليار دينار في 2018).

وعليه، ففي المستقبل، يجب توجيه التمويل، بصفة أكبر، نحو مشاريع الصناعات المعملية والخدمات المنتجة، التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذات القيمة المضافة المؤكدة.

من وجهة النظر هذه، يعدّ تحسين قدرة المصارف والمؤسسات المالية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة أمراً مطلوباً، مثله مثل تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن، خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، وهي مهنة يتعين على المصارف أن تُطوّرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار وإدارة أفضل للمخاطر.

يُكرّس بنك الجزائر جهوداً متواصلة لتعزيز هذا القطاع لأنشطة المصارف، لا سيما من خلال تحديث وعصرنة مركزياته (تسيير المخاطر والمستحقات غير المدفوعة)، لخدمة الساحة المصرفية.

يجب أن يركز تحسين وتطوير الوساطة المصرفية، بالضرورة، على عصرنة أنظمة معلومات المصارف.



ستسمح هذه الأنظمة بتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات نحو الزبائن وكذا بتبادل للمعلومات موثوقة وشاملة، الذي يعدُّ ركيزة ضرورية لتسيير فعال للمصارف وإشراف أكثر نجاعة من بنك الجزائر، من شأنه ضمان استقرار مالي مستدام، لخدمة نشاط اقتصادي متنوع وديناميكي.

في السياق ذاته، ستطلب اللجنة المصرفية من المصارف والمؤسسات المالية، القيام بعمليات التدقيق على مستوى أنظمة معلوماتها، على أساس دفتر شروط شامل وموحد.

تتأغما مع التطورات التي يشهدها العالم، يجب أن تتوجّه عصرنة مصارفنا ومؤسساتنا المالية، بحزم، نحو الرقمنة، كوسيلة قوية لإدماج مالي أوسع، سواء من حيث جمع الادخار أو من حيث تسهيل الحصول على القرض.

يبذل بنك الجزائر جهوداً متواصلة، بما في ذلك من خلال تعليمات توجيهية ونصوص تنظيمية مناسبة، لدعم تحقيق هذه الأهداف، على أساس الاستعادة الدائمة للثقة الضرورية بين الساحة المصرفية والمالية والزبائن المدخرين والمستثمرين.

في هذا الصدد، من المرجح أن تعزّز المشاورات الدائمة الرفيعة المستوى التي أصبحت مألوفة بين مسؤولي بنك الجزائر والساحة المصرفية والمالية، حواراً مثمراً، بهدف تطوير، في مصلحة الساحة وبيئتها، الأطر التنفيذية والعملياتية، التي من شأنها دعم الأهداف المسطرة، من بينها تعزيز الثقة المشتركة بين الساحة المصرفية وزبائنها.

تبدو هذه التحديات المختلفة في متناول الساحة المصرفية والمالية، التي أظهرت قدرتها على المقاومة تجاه الصدمات الخارجية لمدة دامت أربع (04) سنوات، بإمكانات قوية للمردودية وإعادة رسمة ملائمة.

يتعين على الساحة المصرفية، من الآن فصاعدا، التطرق إلى الإصلاح المصرفي والمالي، يهدف إلى تنويع عرض التمويل وإلى ديناميكية عرض القرض في نفس الوقت، مع تعزيز قدرات المصارف لجلب أكبر للادخار وتنويع الوساطة المصرفية التي تتسم بظرف تميزه المنافسة العادلة.

لتحقيق ذلك، إن المصارف مدعوة للشروع في تأهيل دائم لمواردها البشرية وجعلها متخصصة، قصد القيام بهذا الإصلاح المالي بكفاءة أكبر تجاه المهن المستحدثة الجديدة.

في هذا الإطار، يشكّل النظام الصادر عن بنك الجزائر، في 2017، المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف، علامة بارزة في هذا الإصلاح، من شأنها تحفيز المصارف، ليس فقط من ناحية الترويج له، على مستوى الزبائن، بل وأيضا تكوين فرق ذات خبرة مؤكدة.

تلك هي بإيجاز، المتطلبات والتحديات التي يتعين على المصارف والمؤسسات المالية رفعها، في إطار القيام بمهامها، كونها محرك نمو الاقتصاد.

أشركم جزيل على إصغانكم وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم.